



أزمة الأسس وحتمية الحداثة



وتجاوز العقبات، وفرضت نفسها وجوداً وفكراً، وبات المسلمون بين أمرين: إما التشبث بشرعية الأمة مع استحالتها التاريخية، وإما التكيف مع الإكراه التاريخي، والقبول بالنقص. وعليه فإن الدولتين الأموية والعباسية وغيرهما من الدول الإسلامية جاءت بعدهما تجسيدا لمبادئ الإسلام السياسية في حدود المتاح تاريخياً. في هذا الصدد يمكن القول إن الإكراه التاريخي تصارع مع مفهوم البيعة، وظل العدل قيمة حاضرة إلا في شرعية الأمة في اختيار الحاكم، أما المعروف فيسير في حالة متطورة، نتج عن ذلك تشبث دولة العصبية بحق تولي الحكم، ويرى الباحث أن البيعة لم تفقد المصادقية رغم هذا التحول، بل كانت تتمتع بجميع الخصائص التي يفرضها المفهوم من شوري وحرية... إلخ.

والإضافة المنهجية التي يمكن رصدها في معالجة الباحث تظهر في أن هذه التحولات لم تكن انحرافاً أخلاقياً، ولا ذكاء سياسياً من أحد، بقدر ما كانت تحولا تاريخياً عميقاً، أسهمت فيه جملة من العوامل السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية... إلخ ولم تعد التجربة الراشدة قادرة على الحضور في ظل التغيرات التي طرأت على الناس في تلك الفترة، فالاستقرار الذي رسخته دولة العصبية كان له انعكاس إيجابي على مجموعة من وظائف الدولة وأدائها، وقد دلت الباحث على هذه الإيجابيات بالأمثلة. يمكن للقارئ الاطلاع على أهم منجزات دولة العصبية في الكتاب نفسه.

- الفصل الرابع: الدولة الإسلامية أزمة الأسس وحتمية الحداثة

تناول الباحث في هذا الفصل فكرة استمرارية دولة العصبية التي استطاعت أن تنوب عن دولة الخلفاء الراشدين رغم الانتهاك الواضح في حق الأمة في تحديد مصير من يحكمها، وفرضت نفسها رغم شعور الأمة بأنها في إكراه تاريخي شمل جانباً من الجوانب، لكنها في الوقت نفسه احتضنت -دولة العصبية- التطور الحضاري للدولة الإسلامية، وبلغ ذلك التطور أزهى فتراته تسهم فيه الأمة أفراداً بصفتهم الشخصية، وجماعات تحت راية الدولة إسهاماً انعكس على معظم أنحاء العالم، فدولة العصبية على اختلاف توازنها مع المثالية الإسلامية إلا أنها كانت دولة الوقت، وعندما يزول الوقت فإن دولة العصبية حتماً لن تستطيع إدارة شؤون الناس، وهذا ما حدث في بداية العصر الحديث، فقد عادت الإنسانية إلى القيم الإنسانية السياسية العليا تدعو إلى قيمة اختيار الحاكم، والعدالة، والتنمية وخصوصاً في العالم الغربي الذي بدأ ينتفض ضد النظم السياسية الأحادية، كذلك التحولات التي حدثت في العالم كان لها انعكاس على تطلعات الأمة في تحديث نظمها السياسية، ولا سيما في لحظة بزوق فجر دولة الأمة - كما يحلو للكاتب تعنتها- ويقصد بذلك الدولة المدنية.

إن ظهور الدولة المدنية جعل دولة العصبية في مأزق حقيقي سمح للمفاهيم المدنية أن تبرز بقوة في فكر الإصلاحيين الذين ينادون بعودة الدولة الإسلامية، لكن ما هو أشد تازماً أن الدولة المدنية ستنشأ على أعين الاستعمار الذي لن يسمح للقيم العليا أن تحضر بوضوح وشفافية في العالم الإسلامي، وعليه سيظل مفهوم الدولة الإسلامية في أعين جل الإصلاحيين في أزمة أخلاقية منشؤها الانقطاع عن موارد إسلامية الدولة وأصولها، وفي مقدمتها أصول البيعة والعدل والمعروف، لذلك يرى الباحث أن أزمة الأسس

- أن وظيفة النص السياسي الإسلامي في علاقته بنشأة الدولة الإسلامية كانت وظيفة تخليقية، الغرض منها تحرير الجماعة السياسية من جميع أشكال الخضوع والتحييزات الجاهلية. وهذه الفكرة تحتاج إلى شيء من التحرير ذلك لأن النص السياسي الذي تجسد في دولة النبوة كان له دور أكبر من التخليق.

- غموض في بعض المفاهيم: على سبيل المثال لم نجد توضيحاً كافياً لمصطلح الحداثة ولا الحتمية، ولا دولة الأمة، ودولة العصبية.

لا شك هناك جدليات أخرى نتركها للقارئ تهدف إلى استتارة الباحثين في إعادة قراءاتهم للتجربة السياسية الإسلامية. إطلالة على المراجع:

تنوعت مراجع الباحث بين القديم والحديث، وبين الإنتاج الفكري العربي، والمراجع الأجنبية، وإن كانت الأخيرة لم تتجاوز ثلاثة مراجع. بدأ الباحث مستقصباً مفهوم الدولة الإسلامية عند المنظرين الأوائل من أمثال ابن تيمية، وابن جماعة، وابن حزم، والعز بن عبد السلام، والجويني وغيرهم، كذلك عرج على كتاب الآداب السلطانية من أمثال أبي يعلى الفراء، والماوردي، واستمرت رحلته البحثية تجوب مجموعة من كتب التاريخ وأصول الفقه، والسير، ثم حطت رحاله في المصنفات الحديثة وخصوصاً عند الإصلاحيين من أمثال رشيد رضا، وحسن البناء، وسيد قطب، والموودودي، كذلك ركز على المنظرين الأكثر معاصرة من أمثال الغنوشي، ومحمد عمار، والنفيسي، ولم يكتف بذلك بل طافت مراجعته على المفكرين المعاصرين الذين اهتموا بالسياسة الشرعية وهم من خارج دائرة الإصلاحيين، ويمكن تعنتهم -تسامحاً- المتنورين من أبرزهم على سبيل المثال محمد عابد الجابري، وحسن حنفي، ومحمد أركون، وهذه الثلاثة من الباحثين وغيرهم ممن لم تسمح لنا هذه الإطلالة بذكرهم تدفعنا إلى القول أن المراجع كانت وافية إلى حد بعيد.

الخاتمة:

يتضمن الكتاب دراسة مفصلة عن موضوع يُعد غاية في الأهمية والتشعب، وقد تعامل الباحث محمد جبرون مع شاغله بحس حضاري يربو إلى إيجاد استقرار سياسي للأمة العربية التي تُعاني من أزمات سياسية عميقة بسبب فقدان ماهية الدولة الإسلامية في الذهن السياسي الإسلامي، فالاستقرار السياسي الذي تبحث عنه الأمة الآن لن يتحقق ما لم ينجح العرب في إقرار دولة متصالحة مع الذات، أفرادها ينزلون على حكم القيم السياسية العليا للإسلام ومقتضياته، وعلى رأسها البيعة والعدل والمعروف، دون استصحاب وقائع تاريخية وإجبارها قسراً لتكون أنموذجاً مقدساً لا يُحاد عنه.

الكتاب: مفهوم الدولة الإسلامية: أزمة الأسس وحتمية الحداثة
المؤلف: محمد جبرون

مؤسسة النشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،
الطبعة: الأولى، بيروت، سبتمبر 2014 م
عدد الصفحات: 392 صفحة

* باحث وكاتب عماني

أصابته الدولة العصبية باعتبارها دولة إسلامية مغيرة ومبدلة، ومن ثم فإن هذه الأزمة ستفرض على الفكر السياسي الإسلامي التوجه رأساً نحو التحديث، والانفتاح على الواقع، والتجاوب بكل تواضع مع معطياته.

وصفوة القول أن الدولة الإسلامية -حسب وجهة نظر الكاتب- ليست دولة الخلافة، بالمعنى الذي يحيل على تجربة الراشدين، وليست دولة العصبية (دولة وراثية) وليست دولة شريعة تختزل مهام الدولة في التطبيقات الجنائية، إنما هي دولة الوقت التي تعمر العالم، وتتحصن بالقيم السياسية العليا من بيعة، وعدل ومعروف.

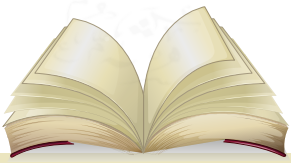
5- الإشكاليات المنهجية:

لا نرمي من ذكر هذه الإشكاليات الانتقاص من أهمية الكتاب، بل إن هذه الإشكاليات -حسب وجهة نظر هذه القراءة- هي محل تقدير بما فتحت من نقاش خارج دائرة المؤلف من الفكر فيه، وتُشعرن إلى معالجات تفحص الموروث بعين بصيرة بغرض إضفاء السمة الموضوعية على البحث الفكري السياسي لمفهوم الدولة الإسلامية، ومن أبرز هذه الإشكاليات:

- بروز فكرة الحتمية التاريخية بشدة حتى أنها تحكمت في معظم النتائج، وما يبدو لنا أن الأمم مختارة وإن تقلصت الخيارات حولها، والعقل الجمعي يملك خيارات الممانعة من حتميات الظروف، وما فشل الممانعات التاريخية إلا بسبب عدم رقيها إلى مستوى التغيير.

- مصادر التشريع الإسلامي في المجال السياسي لم تكن دينية على إطلاقها، بل كانت تتسع للرأي والمشورة والاجتهاد البشري، وهذه الفكرة تنال من الصواب صميمه، ولكن فيها محذور قد يفهم منه قصور التشريع السياسي في مصادر التشريع، وهذا لا يتوافق مع المنظومة الفكرية الإسلامية التي ترى أن مصادر التشريع أسست مقاصد عامة تابعة من حركية النصوص لا جمودها.





مفهوم الدولة الإسلامية: أزمة

ماجد العلوي

توطئة:

يعدُّ كتاب مفهوم الدولة الإسلامية (أزمة الأسس وحتمية الحداثة) أحد الأعمال العلمية الجادة - حسب وجهة نظر هذه القراءة - فقد تناول الباحث مفهوم الدولة الإسلامية باستقصاء ماضٍ سياسي حافل في التراث الإسلامي، وهو يضع نصب عينيه جل الإشكاليات المحيطة بهذا المفهوم من حيث الوجود ومرورا بالمعرفة المحيطة بالتجربة السياسية الإسلامية.

لقد جاء هذا الكتاب ليعلن على فتح نقاش عام حول فكرة الدولة الإسلامية، ومحاولة لاستنباط مفاهيم وأصول قادرة على التكيف مع متطلبات التحديث السياسي، كالبينة والعدل والمعروف، وأن يزن كذلك ما ظن أنه من صور التقديس في التجربة السياسية وزناً دقيقاً يحتمل فيه إلى الواقع المسترشد بالنص، لا أن تكون التجربة السياسية التاريخية نصاً مقدساً، فهذه الأخيرة يعدها الباحث فكرة متسرعة يعوزها الدليل والضمم الأصيل.

والاقتصادي والتوسع في العمران وتعليم الناس... إلخ، ويعزو سبب هذا الفشل إلى حداثة الدولة الإسلامية، وطفان الهموم العسكرية والأمنية عليها آنذاك.

ويبدو أن هذه الفكرة من الأفكار المتسرعة في هذا الكتاب، فهي تحاكم الأنموذج الراشدي دون مراعاة للتطور الحضاري الذي تسير عليه الإنسانية، فالمعروف قيمة متغيرة ومتطورة، وما وصلت إليه في الدول المدنية المعاصرة إلا بسبب تطور التجربة السياسية الإنسانية، إذ لا يمكن مطالبة دولة الراشدين بأن تكون مثل دول عصرنا؛ لأنه مطلب مخالف لسنن الكون.

إن الخلافة الراشدة تعد الأنموذج الفعلي للتجربة السياسية الإسلامية، وذلك من خلال نظرنا لها بأنها التطبيق البشري للنص القرآني والحديث النبوي الصحيح، وقد قامت على العدل، وهاتان القيمتان تشكلان الهوية الإسلامية، والاحتذاء يكون للهوية وليس للتفاصيل الجزئية، أما في التنزيل الواقعي فإن التجربة الراشدة أثبتت جدواها قارياً إذ امتدت في عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان من جزيرة العرب إلى حدود الهند في آسيا ومنها إلى حدود المغرب الأقصى في أفريقيا غرباً، وقد استطاعت رغم هذا الاتساع أن تحافظ على الهوية الإسلامية القائمة على البيعة (العقد) والعدل.

وعلاوة على ما ذكر فإن التجربة الراشدة امتازت بلامح من شأنها بلورة مشروع سياسي واضح لا يمكن حجبها بفكرة التاريخانية، ومن أبرز هذه العوامل: أن الخلافة خاضعة لسلطة الأمة في اختيار الرئيس، وتوصيف مهامه، وتحديد واجباته، فليس له العمل في التجارة مثلاً، كذلك التشديد على الوحدة الإسلامية لجميع المناطق، دون التفريق بين الأعراق، وحفظ حقوق الناس بالنظم الشرعية التي تعلق على الجميع من بينهم الرئيس نفسه. كل هذه السمات تجعل من التجربة الراشدية مثلاً متألماً ينبغي الاقتراب منه، وليس النفور منه بحجة أنه تجربة بشرية اجتهادية.

- الفصل الثالث: دولة العصبية الإسلام السياسي التاريخي جاء في الفصل الثالث رصد تطور دولة العصبية التي نشأت بعد مقتل الخليفة الرابع علي ابن أبي طالب رضي الله عنه، ويرى الباحث أن هذه الدولة تعد الشكل الثاني للدولة الإسلامية بعد الدولة التي نشأت من التأسيس الأول في سقيفة بني ساعدة، غير أن المخاض الذي سبق دولة العصبية أكسبها صلابة للاستمرار

الإسلامية الراشدة، وقد أشار إلى أن العقل السياسي الإسلامي تعامل مع هاتين التجريبتين بنمطين من التوصيف - كما ذكرنا سابقاً - وهما النمط الوصفي، والنمط الشكلاني، فالأول يرى تحقق الدولة الإسلامية مشروطاً بتحقق عدة أوصاف كالحاكمية، وتطبيق الشريعة، والشورى، والإمامة، في حين ركزت الشكلانية على المظهر، وتصورت أن الدولة الإسلامية هي تلك التي تحاكي الخلافة الراشدة شكلاً، وتتلى بصفاتهما، لذا وجد الباحث أن قضية الدولة الإسلامية تعاني من أزمة، يمكن الكشف عن ماهية هذه الأزمة من خلال طرح جملة من الأسئلة، من أبرزها: هل الدولة الحالية التي توطر الفعالية الحضارية للأمة دولة إسلامية؟ ما المقومات الرئيسية للدولة الإسلامية؟ ما شروط هذا الوصف (إسلامية) وما مصادره؟ ما حدود التقاطع بين الدولة الإسلامية والدولة الحديثة؟

هذه أبرز التساؤلات، تحاول توصيف الخلل في مفهوم الدولة الإسلامية، أو نستطيع القول أسلمة الدولة، فأصل الخلل كما يراه الباحث خلل منهجي يظهر في مناهج قراءة النص الشرعي تلك القراءة التي تعطي الأولوية للأحكام بدل الحكم، وتقدم الجزئيات على الكلليات، وعليه يقترح الباحث لتجاوز هذه الإشكالية منهجاً يعطي الأولوية للكلليات والحكم والمنهج، بدل التمرکز حول الجزئيات، ويسعى أيضاً لتحرير النص الشرعي من التاريخ وأثاره الثقافية التي نتجت من اجتهادات موروثية. وهكذا ينتهي بالباحث المطاف إلى إقرار أسس من شأنها أن تحقِّق وصف (إسلامية) مضافاً إلى الدولة في المجالين العربي والإسلامي، وذلك باعتماد المبادئ الآتية على التوالي: البيعة (التعاقد) والعدل والمعروف، وفي غياب هذه المبادئ يضعف منسوب الإسلامية، وإن وجدت بعض إشارات وشكلياتها.

- في الفصل الثاني تناول الباحث عنواناً مثيراً للجدل، وهو «دولة الراشدين وأرخبنة الأصول»: فالتجربة السياسية في دولة الراشدين ظلت الأنموذج المشرق الذي يتطلع له جل الإسلاميين، ولكن الباحث رأى في هذا الأنموذج قصوراً حاداً في إرساء أسس من شأنها تثبيت مفاهيم سياسية لتشكيل الدولة الإسلامية، تكون هذه الأسس متجاوزة للأزمة، وصالحة لمُعظم الأمكنة، وإن كان الباحث يقرُّ بأنها نجحت في الحفاظ على سلطة الأمة في تعيين الخلفاء، غير أنها فشلت في توسيع مجال (المعروف) أي ذلك المجال المتعلق بمصالح الناس عامة مثل: التطوير الإداري

فالدولة الإسلامية لها أركان ومقومات، وتحقق وجودها مرهوناً بمتطلبات الوقت واللحظة الحاضرة، وتدار بتشريع مدني يتسع لرأي ذوي الخبرة والمعرفة بالأحوال، أما النصوص التشريعية فهي تُسَوَّرُ هذه التجربة حتى تتوافق مع القيم العليا التي جاءت بها الرسالة، ويستقر اجتهاد الباحث على أن العقل السياسي الإسلامي يعيش مفارقة ضاغطة جراء صناعة مرجعية معيارية تجعل فكرة الدولة الإسلامية رهينة التجارب السياسية التاريخية، حيث تحولت هذه التجارب إلى معيار مقدس لا يمكن للدولة الإسلامية أن تنشأ إلا بمحاكاتها، فالباحث لا يرفض محاكاة القيم، ولكنه يرى في التجربة التكوينية والإدارية التاريخية اجتهاداً بشرياً يمكن للعقل السياسي الإسلامي تجاوزه وتحديثه، لذا كان عنوان الكتاب يشير إلى أن مفهوم الدولة الإسلامية يعيش أزمة الأسس، أما تحديثه فهو أمر حتمي لا بد منه، وعليه يرصد الباحث مفهوم الدولة الإسلامية في منظومة الحركة الإسلامية، ويرى أن هذا المفهوم تشكل بنمطين: الأول هو النمط الوصفي، أما النمط الثاني فهو النمط الشكلاني، ولا يُخفي بعد ذلك توقفه مع هذين النمطين لأنهما يتشكلان وفق أحكام جزئية، ولا يستندان إلى الأحكام الكلية التي تتمثل في (العدالة والبيعة والمعروف) حسب رأيه.

وقبل التعمق في فهم مكونات هذا الكتاب تجدر الإشارة إلى أن الكتاب لم يخل من المغامرات الفكرية، ومن الآراء التي ستصدم الوجدان الإسلامي، ولكن الباحث اجتهد في إعطاء معظم الأفكار حقها من المعالجة، وكان حريصاً ألا يتجاوز المقدس، وألا يعتدي عليه، وساح في القضايا الاجتهادية بغرض إضفاء السمة الموضوعية في فهمنا للدولة الإسلامية.

الكاتب:

أحمد جبرون: ولد في المغرب عام 1971م، أستاذ جامعي، له عدد من الكتب من أبرزها: الفكر السياسي في المغرب والأندلس في القرن الخامس الهجري (2008)، المقاصد في الفكر الإصلاحي الإسلامي (2009)، إشكالية الوظيفة الدينية في الدولة المعاصرة (2011)، فصول من تاريخ المغرب والأندلس (2013).

جوهر الكتاب وأهم استعراضاته:

تناول الباحث قضية إسلامية الدولة من قناعة مفادها أن هذا المفهوم يستحضر واقعتين تاريخيتين في الضمير المعرفي للإسلاميين، وهما التجربة النبوية المشرقة، والخلافة

